HUMAN RIGHTS OBSERVERS
CALAIS / GRANDE - SYNTHE

النشرة الشهرية لملاحظات عمليات الاخلاء او الطرد الموثقة من قبل جمعية مراقبي حقوق الإنسان في كاليه، با دو كاليه – فبراير 2024

منذ عام 2017، كانت مهمة مكتب حقوق الإنسان هي مراقبة وتوثيق وإدانة العنف اليومي الذي تمارسه الدولة ضد الأشخاص في المنفى على الحدود الفرنسية البريطانية*. وبما أن العقبات التي تعترض عمليات الرصد عديدة، ينبغي أن تؤخذ هذه الأرقام كحد أدنى للغاية.

أرقام حول عمليات الإخلاء من أماكن العيش العشوائية:

ما لا يقل عن 145 خيمة، منها 9 على الأقل مليئة بالمتعلقات الشخصية المسروقة

تمت سرقة ما لا يقل عن 36 بطانية و5 كراسي و10 مراتب، بالإضافة إلى 111 منصة نقالة والكثير من الأخشاب الضرورية للتدفئة.

ما لا يقل عن 75 عملية إخلاء من 9 مساحات سكنية غير رسمية

تم القبض على ما لا يقل عن 38 شخصًا من المنفيين أثناء عمليات الطرد

تمت مصادفة ما لا يقل عن 23 قاصرًا أجنبيًا غير مصحوبين بذويهم او اولياء امورهم**

حقائق العنف المنهجي الذي يعاني منه المنفيون والتي سجلها مكتب حقوق الإنسان:

- خلال جميع عمليات الإخلاء من أماكن المعيشة، كان ضباط الشرطة مسلحين بشكل مفرط (LBD، الهراوات، وما إلى ذلك)
- وفي 13 و18 و27 فبراير، استخدموا هراواتهم لهز الخيام وتشجيع المنفيين على الخروج. وصرخت الشرطة "هيا، دعنا نخرج"، "أنت تتحرك" أو حتى "هيا انهض"، دون حتى طلب مترجم.

- وفي أيام 2 و9 و15 فبراير/شباط، دفعت الشرطة المنفيين إلى ما وراء خندق مملوء بالمياه. واضطر الناس إلى عبور الخندق وهم يحملون خيامهم وممتلكاتهم الشخصية الأخرى.
- في 27 فبراير، كان أحد أعضاء CRS سعيدًا برؤية عمال التنظيف وهم يدمرون ملاجئ المنفيين، وهم يهتفون "برافو!".

---

* تستند بياناتنا إلى ملاحظاتنا، وبالتالي فهي ليست شاملة.

* عدد القاصرين غير المصحوبين الذين أعلنوا عن أنفسهم والذين التقت بهم جمعية *ECPAT* (غير مفوضة من قبل الإدارة) في يناير أثناء وجودهم في الشارع. يمثل هذا العدد تمثيلاً ناقصًا لعدد أطفال الشوارع لأن هذه الجهات الفاعلة لا تنفذ أعمال التوعية يوميًا في جميع مناطق المعيشة؛ بعض الأطفال لا يتواصلون مع الجمعيات؛ ويصل آخرون إلى المأوى مباشرة عبر الجمعية المفوضة من قبل الإدارة، وبالتالي لم يتم تضمينهم في هذا الرقم. تبقى ملاحظة واحدة: عمليات التفكيك المتكررة هي مصادر لزيادة ضعف هؤلاء الأطفال أو حتى اختفاءهم، وبالتالي زيادة مخاطر الاتجار والاستغلال.

HUMAN RIGHTS OBSERVERS
CALAIS / GRANDE - SYNTHE

- في 13 فبراير/شباط، فتح أحد عناصر الشرطة الوطنية ومترجم خيمة دون تحذير ساكنها أولاً.
- في 27 فبراير، تم إفراغ مساحة سكنية بالكامل من قبل شركة التنظيف المكلفة من قبل الدولة بالتدخل أثناء عمليات الإخلاء. سُرقت جميع المعدات التي تسمح للناس بالبقاء على قيد الحياة من تحت الجسر: الخيام والبطانيات والأمتعة الشخصية وما إلى ذلك.

تساهم استراتيجيات المضايقة هذه في جعل الحياة على الحدود مستحيلة بالنسبة للأشخاص المنفيين. إنها جزء من تطبيق سياسات رادعة مدفوعة بحجج عنصرية مثل تلك التي طرحها ما يسمى بـ "قوات حفظ السلام": "لا يمكننا الترحيب بإفريقيا بأكملها" (مركز خدمات الإغاثة الكاثوليكية، 27 فبراير).

الأرقام المتعلقة بالعوائق و/أو التخويف من جانب جهات إنفاذ القانون تجاه موظفي حقوق الإنسان:

سجل مكتب حقوق الإنسان هذا الشهر 59 محاولة عرقلة و/أو تخويف، بما في ذلك:

تم تصوير الأعضاء دون سابق إنذار 7 مرات على الأقل و7 مرات بالهواتف الشخصية

5 contrôles abusifs

أعمال الترهيب و/أو العنف التي تعرض لها وسجلها مكتب حقوق الإنسان:

- في 13 و15 و27 فبراير، قام CRS بدفع أعضاء الجمعية وأمسكوا بأذرعهم لتشجيعهم على مغادرة مكان المعيشة.
- وفي 29 فبراير/شباط، سخر أحدهم، وهو مدجج بالسلاح، قائلا: "كان ينبغي لنا أن نتحمل المسؤولية لنجعلهم [موظفو حقوق الإنسان] يفرون".

- في 7 فبراير/شباط، أُجبر أحد الأشخاصCRS على التخلي عن عملية التحقق من الهوية التي كان يستعد لتنفيذها عندما استجوبه فريق مكتب حقوق الإنسان حول الأسس القانونية التي تسمح له بتنفيذها.
- وفي 7 و13 و15 و18 و29 فبراير، قام ضباط الشرطة بتصوير عمليات الإخلاء بهواتفهم الشخصية. وعندما يقوم أعضاء موظفو حقوق الإنسان بتذكير CS بالطبيعة غير القانونية لالتقاط صورة شخص عادي دون موافقته، فإنه يجيب: "إذا قمت بذلك فذلك لأن لدي الحق".

إن إساءة استخدام السلطة من قبل السلطات ضد فرق موظفي حقوق الإنسان أمر شائع لتخويف الأعضاء والحد من عملهم التوثيق. وبالتالي، ولجعل العنف المؤسسي على الحدود غير مرئي، لا تتردد السلطات في تجاوز حقوقها.